منذر جابر:
الرواية الواحدة تعجيز وطني

التاريخ يكتب دوماً مع الحدث، ومن طريقين: القيادة السياسية الحزبية التي تكتب التاريخ مباشرة او المفكرون الذين يقدمون التاريخ في صوغ نظري.

ثمة ايجابية كبيرة في ذلك وسلبية أكبر، فالمؤرخ غالباً ما يلتحق بالسلطة السياسية، إبان الازمات السياسية، فيطوّع الحدث الراهن لمقتضيات البرنامج السياسي. وتبرز هنا صعوبة كتابة التاريخ في مرحلته الحارة فهي كتابة وصدام مع واقع قائم في آن واحد، وهذا ما يفسّر ما نلاحظه من "صفنة" تاريخية لدى بعض المؤرخين الذين يتوقفون عن الكتابة، لأنهم لم يعودوا قادرين على تسمية الامور بأسمائها.

الكتابة ساعة الحدث تسمح، من جهة اخرى، بلملمة الرواية الشفهية المباشرة، باعتبارها احدى المصادر الرئيسة في كتابة التاريخ. فالرواية الشفهية فضائحية تحمل شتائم واتهاماً بالخيانة والتقصير، في حين ان الرواية المكتوبة تتسم بالمديح والديبلوماسية واتهامها موجه دوماً الى الخصم لا الى رفاق الصف الواحد.

إن بُعد الحدث زمنياً قد يكون دافعاً الى رؤية أشمل وأصدق، غير ان ذلك لا ينفي الحاجة الى الكتابة عنه اثناء حدوثه، واغفال كتابة الحدث مع وقوعه ضيّع قرائن كثيرة في تاريخ لبنان، فماذا نعرف عن احداث ١٩٥٨؟

هل ثمة مذكرات شفهية عنها؟ هل من مرويات عن ممارسات صغار المسلحين من تهريب مخدرات الى بيع سلاح او خيانة مناطقية وغيرها؟ ماذا نعرف عن سقوط النبعة او الاتهامات الخطيرة التي تبادلتها الاحزاب؟

إن رواية الحدث تحمل في الوقت نفسه شرحه، اذ لا وجود لرواية محايدة تماماً. أما عملية تفصيل ثوب تاريخي للمرحلة، فقد تتم بعد الحدث بسنوات. فالحديث عن اللعبة التاريخية يحتمل دوماً وجهة نظر واعادة وجهة نظر، في حين ان الرواية لا تحتمل اعادة صوغ.

الكتابة التاريخية المختلفة ليست سبباً للاختلاف على صعيد الفهم التاريخي بل إن العكس صحيح، فالخطر لا ينتج من الرواية المختلفة بل من الفهم التاريخي لدى الجماعة، وعندما يصبح هذا الفهم موحداً، يغدو اختلاف الرواية التاريخية مسألة ثانوية.

من هنا، أرى أن على المؤرخين تعقيم "العدّة" التاريخية التي يستعملونها، مثلما يعقّم الطبيب ادوات الجراحة. ثمة قاعدة تاريخية يتفق عليها مؤرخو الطوائف في لبنان ومفادها ان الاتفاق على خطأ خير من الاختلاف على صواب. ويندرج في هذا الاطار الاتفاق على اساطير تاريخية اذ ان كل طائفة تدّعي جداً دينياً مقدساً او جداً عرفياً مقدساً...

إن كتابة رواية تاريخية معتدلة يفترض الاعتراف بالطابع الاسطوري لهذه المقولات والاتفاق على حق الآخر في الاختلاف وان التاريخ ليس مجموعة من العظام، وأن المجموعة البشرية التي تعيش في لبنان تحمَل كل ما تتسم به اي مجموعة اخرى من هنات ونواقص وعيوب وغيرها، ما ينفي وجود خصوصية ما تجعل طائفة تميل الى الاستبداد واخرى تسعى الى السيطرة على الاقتصاد والسياسة...

في هذا الاطار، يبدو الوصول الى رواية تاريخية موحدة مسألة مؤجلة، وما ذكرته عن مواصفات المؤرخ الجيد اشبه بعظة خوري في كنيسة.

توحيد الرواية ليس الطريق الى توحيد الهوية بل العكس هو المطلوب. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يتعايش خمسة في المئة يؤيدون رجوع الملكية مع ٩ في المئة ينادون بالشيوعية، من دون إتهامات متبادلة بالكفر أو بالخيانة، والسبب يعود الى وجود رؤية موحدة للهوية الفرنسية.

في لبنان، لن تكون هناك رواية تاريخية موحدة في ظل ما نعيشه حالياً من تمزّق في الهوية، والرواية الموحدة ليست، في حد ذاتها، مؤشراً الى تاريخ وطني واحد. بل إن جعل الرواية التاريخية الواحدة منطلقاً للقاء وطني هو تعجيز وطني، في حد ذاته.

الازمة ليست في وجود رواية موحدة او عدمه، بل في الاعتراف بحق الآخر في الرواية، اذ ان انكار هذا الحق يتعدّى الطوائف الى الاطراف داخل الطائفة نفسها، ولا تتوقف المسألة على التيارات العريضة داخل هذه الطوائف بل تطاول ايضا التيارات "الرفيعة" نفسها.

قد يُفرض علينا كتاب تاريخ موحد، لكنه لن يحظى باعتراف المجموعة نفسها، التي ستسعى الى رفضه بوسائل عدة بعضها درامي على المستوى الثقافي. هذا الكتاب قد يتناول الحرب الاهلية ولكنه سيقدمها كحصيلة لعوامل خارجية عكّرت اجواء التسامح التي يعيشها المجتمع اللبناني. هذا الصوغ من شأنه ان يضيف غشاوة جديدة على عيون الجيل الجديد، ويورطه في حال من الصدام الفعلي، باعتبار ان القيم الدينية والطائفية مترسخة اساساً في بيئته العائلية، ما يهدد بانفصام تاريخي جديد وتكذيب للتاريخ المدرسي الجديد عبر الاصرار على التاريخ الطائفي الموجود اساساً.

ثمة نقطة بداية في بناء قواسم مشتركة تساهم في تأسيس هوية موحدة: أن تبحث المجموعات والمتحدات الطائفية التي تعيش في المنطقة في مصالحها المشتركة ببساطة، فتصل الى فهم موحّد لضروراتها المباشرة، فالمجتمع الاميركي، على سبيل المثال، يتوافق على مسألة حقوق الانسان والديموقراطية، ما يجعلها القاسم المشترك لكل مجموعاته.

ولادة هذه القواسم المشتركة ستكون، بالتأكيد، قيصرية، ولكن يبدو ان هذه العملية ستتطلب في لبنان ولادات متكررة.

مؤرخ واستاذ في الجامعة اللبنانية

النهار، ٨ كانون الثاني ١٩٩٩، صفحة ١٤